الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء

2025\09\02

العدد 259

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني
كل الترحيب بأسطول المساعدات الى غزة

الرفيقات والرفاق الأعزاء،

بالنيابة عن الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، نرحب بكم جميعًا، ونعبر عن امتناننا لجهودكم الدؤوبة لكسر الحصار عن غزة

إن قافلتكم الإنسانية التي أبحرت اليوم من برشلونة، ومعها القوافل المنطلقة من موانئ أخرى، ولا سيما من اليونان وتونس، إضافة إلى أكثر من ٣٠ ألف شخص تطوعوا للانضمام إليها، والاحتجاجات والمسيرات التي خرجت في أنحاء العالم، كلها تعكس من جديد عمق الغضب الإنساني العالمي المتحضر إزاء الإبادة الجماعية المستمرة.

إننا جميعًا نشهد على الفظائع المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني: مجازر حصدت عشرات الآلاف من الأرواح، تدمير المنازل والمدارس والمستشفيات، تجويع العائلات المحاصرة، إطلاق النار على المدنيين واستهداف طواقم الإنقاذ والإغاثة بشكل مباشر، اغتيال الصحفيين، واعتقال كل من تجرأ على تحدي الحصار. هذه الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في ظل إفلات تام من العقاب. أما الحكومات والأمم المتحدة ومؤسسات النظام الدولي فتصدر بيانات "قلق" فارغة المضمون، في الوقت الذي تواصل فيه – وبشكل مخزٍ – علاقاتها التجارية، والتعاون العسكري، وتزويد آلة الحرب الإسرائيلية بكل ما تحتاجه. إن تواطؤهم في هذه الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي ينفذه الحكم في إسرائيل أمر لا يمكن إنكاره.

لقد أكدنا نحن النقابات العمالية والمنظمات والأحزاب في الشرق الأوسط دائمًا أن الشعوب، لا الحكومات، وأن الطبقة العاملة والحركة الإنسانية العالمية، هي وحدها من لا مصلحة لها في استمرار هذا carnage، بل كل الأسباب لمقاومته. إننا نحيي شجاعتكم وتضامنكم، ونفخر بجهودكم وصمودكم، ونقف معكم في نضالكم من أجل حرية الشعب الفلسطيني.

مرة أخرى، نعبر عن امتناننا الكبير لخطوتكم الجريئة في تحقيق هذا الحشد الجماهيري لكسر الحصار.

سمير عادل

الأمين العام للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني

٣١ آب ٢٠٢٥

استنساخ سيناريو أحمد الشرع في العراق: بين رعب السلطة وانتظار المعارضة

سمير عادل

في مرحلة إعادة تشكيل مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، تتسابق الجماعات الإسلامية إلى خلع عباءتها الطائفية وارتداء البدلة والربطة على الطريقة الأردوغانية، سعيًا للهيمنة على السلطة السياسية. فكما انزلوا الجولاني بالمضلات التركية على دمشق، يتوهم غير قليل ممن صنّفوا أنفسهم في خانة "المعارضة" العراقية للسلطة الموالية لإيران، أن بإمكانهم هم أيضًا أن ينالوا نصيبًا من الحظ مثلما ناله الحاكم السوري الجديد، في ظل المعادلات السياسية الجديدة التي يجري رسمها في هذا «الشرق الأوسط الجديد».

لا شك أن سلطة الإسلام السياسي الشيعي في العراق تمضي بالبلاد نحو تأسيس دولة استبدادية قمعية، سواء كانت بوصلتها متجهة نحو إيران أو أخذت تميل هذه الأيام نحو الولايات المتحدة الأميركية التي باتت صاحبة اليد الطولى في العراق والمنطقة بفضل تحالفها مع إسرائيل ومشروعها المشترك المسمى "الشرق الأوسط الجديد".

فما نشهده اليوم، في ظل هذا الوضع السياسي، هو حملة اعتقالات سياسية متواصلة بحق كل من ينتقد السلطة القضائية أو الحكومة، عبر فبركة التهم واختراع تشريعات قانونية وفتاوى قضائية متهرئة، تحت عناوين عفى عليها الزمن ولم تعد تنطلي على أحد مثل: «تضليل الرأي العام»، «نشر الفوضى في المجتمع»، و»تهديد السلم المجتمعي». وقد كشفت قضية الدكتورة بان زياد، التي جرى اغتيالها وإغلاق ملفها بدم بارد، عن هذا النهج الخطير، حيث رُفعت دعاوى كيدية ضد كل من انتقد قرار المحكمة بحجة "تضليل الرأي العام". في حين أن من حق أي مواطن الطعن في القرارات القضائية والمطالبة بفتح تحقيقات جديدة. لكن الحقيقة أن السلطات السياسية العراقية، بكل أركانها القضائية والتنفيذية والتشريعية، هي التي تعمل على تضليل الرأي العام للتستر على الجريمة المنظمة والفساد.

وما صرّح به رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أمام بعض ممثلات منظمات المجتمع المدني عن «حرص الحكومة على حقوق النساء» لا يعدو كونه ضربا من النفاق السياسي و أكاذيب فاضحة، وانه محاولة فاشلة لاحتواء الغضب الجماهيري تجاه ملف الاغتيال المذكور، وفي الوقت ذاته دعاية انتخابية سمجة، ومسعى لتغطية الصدع بين السلطتين التنفيذية والقضائية بعد التراجع عن تشكيل لجنة تحقيقية مستقلة.

في ظل هذه الأجواء القمعية، من الطبيعي أن تخشى الأصوات المعارضة القمع والبطش، وتغادر البلاد لتشكيل معارضة في الخارج. غير أن ما نراه اليوم هو بروز جماعات وشخصيات تدّعي «المعارضة» وكانت جزءًا من العملية السياسية بعد غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وسجلها لا يختلف عن سجل أحمد الشرع حاليًا (الجولاني سابقًا) الذي ادعى تمثيل المعارضة السورية. وقد سُلّطت عليها الأضواء الإعلامية لتعلن عن تشكيل ما يسمى بـ»المجلس الوطني للمعارضة»، يقوده عبد الناصر الجنابي، النائب السابق وعضو جبهة التوافق «السنية» حينذاك، المتهم بتصريحات طائفية والتحريض على قتل أكثر من مئة شخص على أساس الانتماء المذهبي الشيعي إبان الحرب الأهلية عام ٢٠٠٧، وصاحب شتائم طائفية معروفة داخل البرلمان، لم يتمكن أحد من منافسته فيها سوى شخصين: أحدهما صاحبة معادلة «٦ في ٦» النائبة حنان الفتلاوي، التي قالت: "إذا ما قُتل ٦ من الشيعة فيجب قتل ٦ من السنة»، والثاني هو نوري المالكي، الذي تزعم قائمة دولة القانون وكانت الفتلاوي عضوة فيها، عندما صوّر قمع الاحتجاجات في المنطقة الغربية بأنه حرب بين الحسين ويزيد، ولقب نفسه بـ»مختار العصر» تيمّنًا

التتمة ص ٣

إنها دولة مافيات... فأي «قضاء عادل» تتحدثون عنه؟!

فارس محمود

الصفحة الثانية

-الدكتورة بان- بين مشرط المافيات وجحيم المنبر!

فارس محمود

مع كل قضية رأي عام تهز المجتمع، تخرج علينا عمائم المنابر ورجال الدين بمواقف لا تنتمي بأي شكل إلى القيم الإنسانية أو المدنية، بل تعادي الإنسان بحد ذاته. ما نشهده ليس «أخلاق» فردية أو زلات لسان، بل مواقف ممنهجة تصدر عن مؤسسة دينية– سياسية تكرّس الظلم والتراتبية وتبرّر الاستغلال والفقر وهدر الكرامة البشرية.

وها هم اليوم يمدّون أعناقهم من جديد نحو قضية الرأي العام الحالية: مقتل الدكتورة بان زياد. بدلاً من الوقوف إلى جانب المظلومة، انبرى أحد خطباء الجمعة للدفاع عن الرواية الرسمية المزعومة التي تبنّاها محافظ البصرة أسعد العيداني، ومجلس القضاء الأعلى، ومن ورائهم مافيات النفوذ.

ورغم أن كل الشواهد والظروف تؤكد أن ما جرى هو جريمة قتل واضحة، لم يكلف الخطيب نفسه حتى محاولة تقديم دليل على «الانتحار»، بل صبّ جام غضبه على الضحية نفسها، مهدداً ومتوعداً بجحيم أبدي، قائلاً:

«الانتحار أعظم عند الله من تدمير الكعبة، من الزنا، من قتل المسلم، من سبّ الله والرسول، وعذابه أشد من الملحد والكافر...، ولهذا فإن مصير المنتحر هو النار والعذاب الأبدي...»

تعاطف جماهيري... وخطبة تهديد!

في الوقت الذي عبّر فيه ملايين الناس، داخل العراق وخارجه، عن حزنهم العميق وغضبهم على مقتل الدكتورة بان، وقلقهم من تغوّل المافيات الحكومية والفساد والعنف ضد النساء، جاء هذا الخطيب لا ليتعاطف مع الضحية ولا ليواسي أهلها واصدقائها والناس، ولا ليعبّر عن رأي «نزيه»، بل ليصطف مع أولياء نعمته من مافيات السلطة، ويقذف بالضحية إلى «نار جهنم» دون خجل أو حسّ إنساني.

أن ما يقوم به هذا المافون ومن لف له هو ليس عمل فردي، بل عمل سياسي، يستهدف تأليب المجتمع على الضحية مستندا الى أكثر الأفكار والقيم رجعية وقروسطية.

علماً ان «الإنتحار» هو رواية القتلة وحكومة القتلة وقضاء القتلة. وهي الرواية التي هم يعرفون قبل غيرهم مدى كذبها وبعدها عن الحقيقة. ولكن لاندحة لهم من هذه الرواية، لان ستتلقى مصالحهم المتداخلة ضربة جدية، وسيفترسهم المجتمع الغاضب منهم الى ابعد الحدود.

إنه تقصير»المنتحر؟!!»

ولكن، وبمعزل عن هذا الموضوع، لو نعود الى ظاهرة «الإنتحار» المتفاقمة اليوم بشكل مرعب ومخيف في مجتمع مثل العراق وتحديداً اثر أكثر من عقدين من حكم الاسلام السياسي في العراق، وبالأخص بين الشباب، فإنها لسذاجة منقطعة النظير أن تحوّل الضحية الى مجرم. تحرم ملايين الشباب من العمل، من المستقبل، من الزواج ومن بناء عائلة كسائر البشر، ومن كل شيء وتسلب حياته وغده ومستقبله وسعادته وفرحه وتدفع البعض جراء الياس وإنعدام الحيلة وغياب العون نحو أن ينهي حياته، وبعدها تأتي لتحمله المسؤولية!!! هذا ليس في مجتمع فقير، بل في بلد ميزانيته بمئات المليارات! وحين يتظاهر تقتلوه! تشيعون الافكار والقيم الرجعية والمتخلفة والذكورية في المجتمع ويتعاظم العنف على النساء إرتباطاً بهذه القيم البالية وتجعلون من حياتهن كابوس لا ينقطع، وتعيش الجحيم يومياً على أيدي الذكور عديمي القيمة والكرامة والانسانية لتردوا ببرود أعصاب ما بعده برود ان مصيرها جهنم!!! انهم عاشوا الجهنم مقدما ودفعوا ثمنه مقدماً! سلبتم منهم كل شيء ولم تبقوا لهم بصيص أمل وبعدها تحاكموهم بكون مصير المنتحر هو كذا وكذا هناك؟! اي إنصاف ومنطق هذا؟!

إن أهم الصفات البشرية هو التعاطف مع معاناة الآخرين، بيد ان هذا التناول والموقف من الانتحار يعبر عن الإفتقاد التام لهذه السمة البنيوية للإنسان. وعادة ما يكون لحالات الانتحار وقع كبير على المجتمع لسبب رئيسي وهو هذا التعاطف مع المعاناة النفسية وانعدام الافاق والجزع الذي يصيب المنتحر قبل ان يلجا الى هذا الخيار الأصعب. ويشعر عدد كبير ممن يعرف المنتحر بالذنب في عدم قدرتهم وقدرة مؤسسات المجتمع من القيام بشئ يحول دون وصول الشخص المنتحر الى هذه الدرجة من المعاناة التي تجبره على انهاء حياته، وخاصة ان هذه الوفيات تكون غير متوقعة وقبل اوانها.

للحيلولة دون وصول الانسان الى هذه الدرجة من المعاناة بحيث يقرر إنسان ما انهاء حياته، تقوم الكثير من المجتمعات بتوفير خبراء نفسانيين على خطوط تلفون ساخنة ٢٤ ساعة في اليوم من اجل التدخل. ولكن تجد قادة الاسلام السياسي ورجال الدين الذين هم السبب الاساسي في زيادة معدل الانتحار في بلد مثل العراق بسبب الظروف الوحشية التي فرضوها على المجتمع، لا يقومون بشئ للتقليل من هذه الظاهرة او على الأقل التعبير عن تعاطف او الشعور بالذنب تجاه هذه الوضعية، بل يلقون باللوم على الضحية. ان سبب هذه المفارقة هي تلك الايديولوجيا والهوية اللتان تسلبهم من اهم صفة انسانية. اذ يصعب فهم التهجم على شخص يضع نفسه في اسوأ مصير يمكن تخيله، وهو قرار انهاء الحياة. اذاً لم تشعر بالتعاطف، او بالذنب على الاقل، دع المنتحر في حاله.

أن أحد أهم أدوار الدين على إمتداد التاريخ البشري هو تبرير الظلم القائم للأنظمة الطبقية الحاكمة. الدين أداة بيد الطبقة الحاكمة لإبقاء عبودية الإنسان مقابل الفتات الذي ترميه الطبقات الحاكمة لرجالات الدين. أنه جزء من بنية وهيكل النظام الرأسمالي.

من صاحب القرار في حياة الأنسان؟!

ولكن وكشيء عام أقول إنه حتى لو جرى إنتحار ما، وهو أمر لا ربط له بموضوع الطبيبة بان إطلاقاً، كيف ننظر له من زاوية إنسانية تقر بالحقوق والحريات والكرامة الإنسانية؟! إن «حق الحياة» هو حق! وحتى «وضع حد أنسان ما لحياته» هو ايضاً حق. إن قرر إنسان ما، بكامل إرادته وعقله، أنه لا يريد ان يواصل حياته لأي سبب كان. كيف تتعامل مع الأمر؟! المسالة، ببساطة تسعى، وقصدي كمؤسسات حكومة ودولة، بكل الإمكانات أن ترد على الظروف الدافعة لقراره هذا، أن تنصحه وأن ترشده وأن توفر الأمكانات اللازمة لتجاوز هذه الظروف ورفعها من حياته بصبر وتاني وطول بال، ولكن إذا قرر رغم هذا أن ينهي حياته، فالانسان هو، في المطاف الأخير ، صاحب الكلمة الاخيرة في حياته ومصيره مهما كان القرار مؤسفاً. إنه مثل ذاك المصاب بمرض مزمن ويقرر لأي سبب كان أن لا يخوض مراحل العلاج ويدع الطبيعة تواصل مسارها. لا فرق!

ولهذا ليس لهذا الأمر ربط بـ»تدمير الكعبة» أو «الزنا» او «سبّ احد»! إنه قرار شخصي صرف، وإن يكن مؤسفاً!

وأخيراً، ما فعله هذا الخطيب ليس زلة، بل موقف سياسي ومؤسسي، يهدف إلى تشويه الضحية والدفاع عن الجاني، وتبرئة سلطة ظالمة ومجرمة. وفي وقت تهتف فيه الملايين: «العدالة لبان!»، وآن الأوان أن يُحاسَب كل من ساهم في قتل بان وكل من من حاول قتل الحقيقة بعدها.

٢٣ آب ٢٠٢٥

الاغتيال السياسي للنساء، استراتيجية جهنمية...

سمير عادل

بالمختار الثقفي ١ هـ/ ٦٢٢م - ٦٧ هـ/ ٦٨٧ م صاحب شعار "يا لثارات الحسين"، الذي خاض تحت رايته حربًا دموية مع الأمويين من أجل السلطة، كما فعل المالكي في تصفية معارضيه السياسيين.

في منطقتنا ليس غريبًا أن يتحول أمراء الحرب إلى قادة سياسيين، بل الغريب ألا يتحولوا. فهذا ما جرى في لبنان بعد الحرب الأهلية، وما نشاهده في ليبيا، وقد تكرر في العراق. فمن كان يتصور أن أحمد الشرع، الذي رُصدت مكافأة قدرها ١٠ ملايين دولار لرأسه، ومطلوب للعدالة من قبل الجماهير العراقية والسورية، تُمحى كل جرائمه الجنائية ويُعاد تأهيله ليكون حاكمًا لسوريا بشرط ضمان مصالح الغرب، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل؟

لكن العراق ليس سوريا، والنظام فيه ليس كنظام بشار الأسد. وخلال ما يقارب عقدين منذ الغزو والاحتلال، رُبط العراق بالسوق الرأسمالية العالمية واحتل موقعًا في تقسيم الإنتاج الرأسمالي العالمي، أي في صناعة النفط، وشرّعت عشرات القوانين لتسهيل حركة رأس المال وتراكمه. وتتفق الأقطاب الإقليمية والعالمية على الحفاظ على النظام السياسي في العراق، مع سعي أطراف منها إلى تغيير وجهة بوصلته السياسية. كما وتتفق هذه الأقطاب على ان الأداة التغيير الوحيدة هي عبر آلية الانتخابات القادمة.

وبغض النظر عمّا ستؤول إليه حالة الاستقرار السياسي واحتدام صراع الأقطاب الإقليمية، مثل تركيا وإيران، والتناقضات في بنية النظام السياسي في بغداد، فضلًا عن ميلان كفة الميزان إلى أي كما ان الولايات المتحدة الأميركية والأقطاب العالمية الأخرى غير مستعدة لوضع النظام السياسي في العراق بيد قوى مجهولة، كما هو الحال في سوريا. فصحيح أن الشرع يحاول الانفصال عن تاريخه الإسلامي الدموي وطَيّ هذا الملف والتنصل من جرائمه في العراق وسوريا عبر مقولة "عفا الله عما سلف"، وقد قدّم أوراق اعتماده لدى إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وجميع الأقطاب الإقليمية والعالمية، لكن التوبة وحدها لن تسعفه، ولن تنقل سوريا إلى بر الأمان. فما زال من المبكر الحديث عن المسار الذي تسلكه سوريا لتصل إلى ما وصل إليه العراق في الاندماج بالسوق الرأسمالي العالمي وعملية تقسيم الإنتاج، بالرغم من رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية والوعود بضخ المليارات من الدولارات في السوق الاستثمارية السورية، وتحرير السوق، وتشريع القوانين الاقتصادية.

وهذا ما لا تريد أن تفهمه هذه المعارضة التي تخفي لباسها الطائفي تحت البدل وربطات العنق التي يرتديها الجنابي وجماعته. وبصيغة أخرى، فإن هذه المعارضة، التي رفعت يافطة كبيرة باسم "المجلس الوطني للمعارضة"، وأغرقت الفضاء الإعلامي بالدعاية وتضخيم الذات، لا تملك مقومات تغيير حقيقي. فهي تراهن على أموال بعض الدول الإقليمية ودعم إعلام مأجور، وتعمل كأداة لتحقيق مصالح تلك الدول، وفي مقدمتها تركيا. وبصيغة أخرى، يمكن القول إن هذا النوع من المعارضة ليس أكثر من كاريكاتور سياسي، وأداة تهديد وضغط بيد تركيا، التي دخلت موسم حصادها السياسي لتكون طرفًا في إعادة ترتيب المعادلة السياسية في العراق، أسوة بأميركا وإيران.

أما المنظومة الحاكمة في العراق، التي بدأت تعدّل بوصلتها باتجاه النفوذ الأميركي، فهي منقسمة داخليًا وتحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه مما خسرته في مرحلة شعارات «المقاومة والممانعة»، عبر تأجيل التصويت على قانون الحشد الشعبي والمطالبة سرًا ببقاء القوات الأميركية، رغم إعلان الاخيرة الانسحاب في أيلول المقبل.

وهذا المنظومة لا تملك سوى العزف على الوتر الطائفي والتهويل من الخطر القادم، مدّعية أنهم يستهدفون الشيعة، وملأت حسابات التواصل الاجتماعي ببكائيات على "مظلومية الشيعة" من جديد، وطرحت أسئلة غير بريئة: لماذا تنتقدون السلطة الشيعية والقضاء الشيعي والحكومة الشيعية فقط؟ لماذا لا تنتقدون أحزاب كردستان أو القوى السياسية في المنطقة الغربية؟ كل ذلك بعدما خفت بريق شعار "المقاومة والممانعة" أو بالأحرى انهار. أما أصوات أخرى، تظن نفسها أكثر ذكاءً من أصحاب الأبواق الطائفية (أو هكذا اتفقوا على تقسيم الأدوار)، فقد أضافت نكهة لا طعم لها ولا رائحة على خطابهم الطائفي، محذّرين من "حزب البعث قادم"ن واياكم من البعثيين..الخ من هذه الترهات. كل هذا المشهد، الذي يثير السخرية والاستهجان، يكشف عن هشاشة السلطة ومعارضيها معًا، ويؤكد خواءهم الفكري والسياسي، وغياب أي بديل ينسجم مع مصالح الغالبية العظمى من الجماهير، و ينتشلهم من وحل الفساد والفقر والبطالة والعوز وانعدام الآفاق المستقبلية.

وفي النهاية، لا تملك هذه المعارضة أي حظوظ حقيقية في مستقبل العراق، فهي لا تمثل صوت العمال والكادحين الذين يرزحون تحت الفقر والبطالة وانعدام الخدمات، ولا تعكس تطلعات النساء في المساواة ووقف الاغتيالات السياسية والعنف المنفلت ضدهن، ولا تمثل صوت أكثر من ١٢ مليون عاطل عن العمل، ولا تسعى لإخراج العراق من قبضة إيران وأميركا وتركيا.

أما السلطة القائمة، فهي تدرك هذه الحقيقة، لكنها مرعوبة من انتفاضة جديدة، لأنها تعرف جيدًا أن المعارضة الحقيقية هي تلك الجماهير التي انهالت عليها بالتخوين وإطلاق الشتائم مثل "أبناء السفارات" مثل أيام انتفاضة تشرين/ اكتوبر، في الوقت الذي حيكت فيه كل مسلسلات القتل والاغتيالات بحق الناشطين والفعالين داخل السفارة التي كانت وكرًا للاستخبارات والحرس الثوري الإيراني. ولذلك تلجأ هذه السلطة إلى استخدام هذه الجماعات، أي ذلك النوع من المعارضة الكاريكاتورية، لقمع أي صوت معارض.

من المطالبة بالرواتب إلى الثورة!

عثمان حاجي مارف

تشكِّل مسألة النفط والإيرادات والرواتب والأمن قضية خلافٍ ومشكلةً مستمرةً لا تنتهي بين بغداد وأربيل. هذا الصراع هو نتيجة تشكيل حكومة الإقليم وحكومة العراق على أسس طائفية وإسلامية وعائلية وقومية في إطار فيدرالي، وهي النكبة التي ألحقت أكبر ضرر بحياة ومعيشة سكان كردستان والعراق. ولطالما كان الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي نتاجَ عدم الانسجام والصراع على السلطة بين قوات الميليشيات المتسلطة التي احتلت كردستان والعراق، وجعلت الجماهير ضحايا لصراع مصالحها وحربها. ومن خلال إبقاء الجماهير في انتظار غير مجدٍ وغير واضح، فرضت هذه القوى وضعًا جلَبَ وراءه ويجلب العديد من المآسي. إنه نموذجٌ لأكثر القادة وأنظمة السلطة عدمَ اكتراثٍ بمشاعر وحاجات وإرادة الناس؛ ينتهكون كرامة الإنسان ويدَّعون أن الكرامة مهمة!

يبدو الحوار والتفاوض المستمران بين الحكومتين، اللذان لم ينجحا أبدًا في حل مشاكلهما وجذورها، أشبه بمعاملة مقايضة في سوقٍ تتغير فيه أسعار البضاعة كل ساعة، أكثر من كونهما حوارًا ذا طابع سياسي. ومن الواضح أن سوء الوضع السياسي

التتمة ص الأخيرة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

من المطالبة بالرواتب إلى الثورة!

عثمان حاجي مارف

وتغير موازين القوى هو ما يجعل هذه اللعبة بمصير الناس تستمر.

إن تأثير لهوهم السياسي والعمل غير المجدي للحكومتين والقوى والأحزاب والجهات السياسية المشاركة في السلطة، هو أن شعور انعدام الأمن يمثل تهديدًا لا مثيل له لحياة وتفكير كل فرد في المجتمع. فالقادة، في ظل هيمنة سلطة العائلة، لا تهتز لهم شعرة لو لم يشرب طفلٌ كأسَ حليبٍ يحتاجه فمات، بينما يتبادلون ملايين اللترات من حليب الأطفال ببرميلٍ من النفط المهرب.

يشكّل الغضب والضجر والسخط والاشمئزاز من هذا النوع من السلطة والقادة، في ظل هذه الظروف، ضغطًا كبيرًا على حياة الناس وعقولهم. تبحث الجماهير الغاضبة عن الفرصة والطريق الذي يمكّنها من التخلص في أقصر وقتٍ من كارثة هذه السلطات والقوى والمسؤولين. لقد أصبحت وفودٌ تلو وفود، ومفاوضات تلو مفاوضات، على مر سنوات عديدة، مصدرًا للإحباط وعدم الارتياح، ولم تحقق أي نتائج سوى خيبة الأمل.

خلال هذه المدة، وبعد توقف تصدير النفط الخام من إقليم كردستان عبر أنبوب كركوك-جيهان، توقفت المفاوضات وازدادت التوترات أكثر. أدى هذا التوقف، الذي استمر لأكثر من عامين، إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الإقليم، حيث يواجه أكثر من مليون موظف صعوبات كبيرة بسبب تأخر رواتبهم وترسخ الاستبداد والنهب العائلي المدعوم من مصالح دول أخرى.

إن قرار المحكمة الاتحادية الأخير بشأن تثبيت رواتب إقليم كردستان لم يُتابع بشكل جاد فحسب، بل أضاف عقبة أخرى في سير المفاوضات والحوارات، مما وسع خلافاتهم ومشاكلهم في اتجاه الصراع. إن سبب عدم الانسجام وعدم الوصول إلى حل هو طبيعة تكوين هذه الحكومات، التي أُسست على أساس طائفي وإسلامي وقومي وعائلي تمارس السرقة والنهب وتابعة لمصالح الدول الأخرى.

ليس للمواطنة في دستور العراق وكردستان أي موضع أو مكانة، مما يعني أن السلطة السياسية تُحدد على أساس المحاصصة الطائفية والدينية والعرقية. لذلك، فهي سلطة خطيرة دائمًا ولا يمكنها أن تصل إلى الاستقرار والهدوء السياسي.

ادعوا أنهم راجعوا في آخر اجتماع لهم يوم الثلاثاء المصادف ١٩ اب الخطواتَ المتعلقة بالمشاكل العالقة بين الطرفين، بما في ذلك إنتاج النفط وتصديره، والإيرادات غير النفطية، وكذلك تثبيت رواتب موظفي الإقليم بناءً على قرار المحكمة الاتحادية. وفقًا لبيانهم، أشاروا إلى أن تقدمًا ملحوظًا قد حصل، خاصة في مسألة إنتاج النفط وتصديره من الإقليم. قالوا إنه تم استيفاء جميع الشروط والمتطلبات اللازمة لبدء الإنتاج والتصدير عبر الشركة الوطنية لتسويق النفط (سومو). ولكن ما يلفت الانتباه – وهو ليس خفيًا – أن المفاوضات مستمرة لإكمال تلك المتطلبات المتبقية المرتبطة بقضايا أخرى من بين تلك المشاكل التي لا تُحل أبدًا. ومع ذلك، حتى الآن لا يوجد بيان واضح حول الرواتب! الوضع معقد لأن الاستئناف الحقيقي لصادرات النفط يعتمد على المفاوضات بين الحكومة الاتحادية والحكومة التركية، ومن جهة اخرى أن تبعية حكومة بغداد لإيران، قد زادت من تعقيد الوضع السياسي في العراق والمنطقة، وبالتالي عمّقت عدم الانسجام حول مشاكل بغداد وأربيل.

رغم بيانهم حول عائدات النفط، إلا أن العقبات باقية ولم تُتخذ خطوات في هذا المجال، وليس هناك حل واضح في هذا الشأن. بقيت مسألة الإيرادات غير النفطية على حالها، وفيما يتعلق بتسوية رواتب موظفي الإقليم، فقط تم الحديث عن دفع رواتب الشهر السادس، ولا يُعرف متى ستدفع. يلمحون مرارًا إلى أنهم بحاجة إلى مزيد من الحوار لإكمال تلك الشروط المتبقية، أي تلك المفاوضات التي أصبحت مرضًا مزمنًا. بينما حتى إذا دُفعت رواتب الشهر السادس، تبدأ نفس المعاناة من أجل رواتب الشهر السابع. هذا هو واقع الصراع الدائم بين أربيل وبغداد، فيما يتعلق بالمشاكل السياسية والتغيرات في الوضع وتوازن قواهم، وهكذا يتعاملون مع بعضهم البعض.

لا تزال هذه الأزمة المستمرة تلقي بظلالها القاتمة على أكثر من مليون موظف في الإقليم، الذين ينتظرون رواتبهم غير المنتظمة أو يفقدونها وسط حالة من التوتر العام المتواصل، مما يضع عبئًا ثقيلاً على غالبية السكان. إن التغيرات التي حدثت في المنطقة نتيجة حرب إسرائيل وإيران وكيفية تدخل أمريكا في المنطقة، هي سبب لوضع أكثر تعقيدًا وعدم استقرار. أثبتت تجربة وواقع سلطتهم أن الإصلاح والتغيير لصالح الناس بأي شكل ليس، ولن يكون، محل أمل. لذلك، فإن الاحتجاجات الجماهيرية، بالإضافة إلى سعيها للحصول على رواتبها وجعلها منتظمة، يجب أن تتخطى خطوات نحو ثورة اجتماعية. أولاً، يجب أن تُنهي تلك الثورةُ هذه السلطةَ وجميع أنظمتها وهياكلها. ثانيًا، أن توفر وضعًا يضمن التدخل المباشر والحقيقي للجماهير، من عمال وكادحين وفقراء ومعدمين، في تحديد مصيرهم، ويكون لهم دور مباشر وأساسي في كيفية تشكيل الحكومة. الوضع الذي يخلق من خلال إرادة ودور الجماهير سيكون هدفه الأساسي السعي لتحقيق الحرية والرفاهية والمساواة. تلك الثورة الاجتماعية يمكن أن تكون طريق خلاص سكان العراق وكردستان من هذا الوضع المؤلم والصعب والمضطرب الذي عاشوه لعقود عديدة.